



* مداخل مرحلية لتعزيز الديمقراطية في البحرين

الدكتور علي خليفة الكواري

الدوحة: ٢٠٠١/٧/١٠

دخلت البحرين منذ شهر نوفمبر ٢٠٠٠ حقبة جديدة ،واخذ أميرها منعطفاً آمناً باتجاه الديمقراطية . وقد عبر الميثاق الوطني عن توجهات سموه وبرنامجها السياسي(١) . كما حسمت نتيجة التصويت علي الميثاق قبل طرحه للاستفتاء . وكان ذلك اثر لقاء الأمير مع عدد من وجوه المعارضة البحرينية بتاريخ ٨ فبراير ٢٠٠١ ، بعد أن صرح عبد الوهاب حسين - علي اثر الاجتماع - بأن أمير البحرين أكد للاجتماع أن " المهمات التشريعية ستكون للمجلس المنتخب فيما سيكون المجلس المعين للمشورة والرأي " ، وان سموه قد أكد أيضا علي أن " دستور العام ١٩٧٣ لن يمس " والتغيير سيكون بموجب الآليات الواردة فيه" (٢) .

وكان هذا التأكيد و ما سبقه وتلاه من عودة المبعدين وإطلاق سراح المسجونين هو ما تتطلع إليه الحركة الاهلية المطالبة بعودة العمل بدستور البحرين لعام ١٩٧٣ (٣) ، والذي عطلت بعض مواده منذ عام ١٩٧٥ . وبذلك تم التوافق بين أهل البحرين أميراً وحكومة وشعباً وفق ميثاق الشرف هذا علي تجديد البيعة ، وطي صفحة الماضي ، والعودة إلى ما سبق أن تعاقدوا عليه من دستور وضعته جمعية تأسيسية منتخبة، واقره سمو أمير البحرين -آنذاك- وعملت بموجبه حكومتها .

وفي ضوء هذه القراءة ومن منطلق الحب للبحرين وأهله جميعاً ، أطرح للمناقشة مداخل استراتيجية متاحة لأهل البحرين حتى يتم الانتقال إلى الديمقراطية وتتحقق ممارستها علي ارض الواقع خلال مرحلة انتقالية تغطي عقداً من الزمن إلي ٢٠١٠ .

إن أهل البحرين مهياًون حضارياً وموضوعياً ونفسياً ومصلحياً لبدء عملية تحول ديمقراطي رائد في المنطقة، إذا تم التعاون علي المستويين الرسمي والأهلي من ناحية والتعاون الأهلي من ناحية أخرى ، علي تحري المداخل الإستراتيجية والعمل المشترك من اجل تحقيقها . وهذه المداخل يمكن إجمالها في التالي :

*في الأصل ورقة أعدت في ندوة حوار حول " رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون " عقدت في البحرين بدعوة من نادي العروبة بتاريخ ٢٠/٦/٢٠٠١ .

أولاً: تعديل الدستور وفقاً لأحكامه ثانياً: تجسيد الحركة الديمقراطية في تجمع دستوري ، ثالثاً: تكريس الاندماج الوطني في تنظيمات المجتمع المدني، رابعاً: تنمية مصادر ووسائل المشاركة السياسية، خامساً: تنمية الثقافة الديمقراطية ونشرها.

أولاً: تعديل الدستور وفقاً لأحكامه

في تقديري المتواضع أن أول المداخل الاستراتيجية لتكريس مبادرة سمو أمير البحرين هذه وإضافتها إلى مبادرة عبد الله سالم الرائدة في المنطقة (٤) ، يتمثل في إجراء التعديلات الدستورية وفق المادة (١٠٤) من الدستور. لقد توافق أهل البحرين في ميثاق العمل الوطني علي إجراء تعديلين دستوريين .أولهما: " تعديل التسمية الرسمية لدولة البحرين بناء علي الطريقة التي يقرها سمو الأمير وشعبه ". وثانيهما: " استحداث نظام المجلسين، بحيث يكون الأول منتخبا " (٠٠٠) " يتولى المهام التشريعية ، إلى جانب مجلس يضم أصحاب الخبرة والاختصاص للاستعانة بأرائهم فيما تطلبه الشورى من علم " ، كما جاء في الميثاق (٥) . وهذان التعديلان ليس ثمة خلاف عليهما من حيث المبدأ بين أهل البحرين ، ومن السهل والمناسب إجراؤهما وفق المادة (١٠٤) من الدستور بعد عودة العمل بالدستور، وانتخاب المجلس التشريعي. وفي هذا الإجراء تأسيس سليم للديمقراطية باعتبارها تعاقدا مجتمعيا متجددا، وتكريس للشرعية الدستورية التعاقدية التي يمثلها دستور البحرين لعام ١٩٧٣ .

كما أن تعديل الدستور وفق آليات الدستور ، فيه ضمان منطقي لضرورة التوافق في المستقبل بين المجلس التشريعي المنتخب وسمو الأمير علي أي تعديل دستوري، لأن تعديل الدستور من خارج الأحكام الدستورية يفتح مجال الطعن الدستوري ويضر باستقرار الممارسة الديمقراطية وتطويرها في المستقبل.

وحسب تقديري المتواضع ، هناك أيضا حكمة ديمقراطية في هذين التعديلين، إذا تم إجراءهما وفقاً للمادة (١٠٤) من الدستور. فإذا كان المجلس الاستشاري سوف يتكون من أهل الرأي وأصحاب الاختصاص ومن أصحاب المكانة الاجتماعية ورموز المجتمع المدني وأصحاب الدور الوطني المتميز، فإنه قد يفتح المجال للتداول المتأني للخيارات الوطنية إذا أحسن طرح تلك الخيارات علي المجلس الاستشاري لسماع مختلف الآراء و الاجتهادات و مواصلة مناقشتها أيضا في الصحافة والمنتديات

والجمعيات المهنية المختصة قبل أن تطرح تلك الخيارات علي التصويت في المجلس التشريعي المنتخب أو يتخذ فيها قرار حكومي ملزم . ففكرة توسيع دائرة الحوار وأخذ المشورة والاستماع إلى آراء أصحاب الخبرة و أصحاب الحكمة، تمثل انتقالاً مرغوباً يتحقق بموجبه الوصول إلى مرحلة الديمقراطية التداولية (٦) ، القائمة علي توضيح وجهات النظر قبل التصويت علي الخيارات الوطنية والقرارات العامة. هذا بالطبع إلى جانب الديمقراطية الإجرائية التي تتمثل في التصويت ،الذي هو شرط لازم في الديمقراطية ولكنه ليس شرطاً كافياً لسلامة الممارسة الديمقراطية . فالشفافية و الوضوح وسماع الآراء وأخذ مختلف المصالح في الاعتبار هي السبيل إلى ضبط سلطة التشريع والتنفيذ ، برأي عام تتم بلورته من خلال الحوار الهادئ المتأنى وتتضح بموجبه المصلحة، التي هي أولى بالرعاية من وجهة نظر الملزمين بالقرارات والخيارات التي تتخذها السلطة التنفيذية أو التشريعية المنتخبة. وهذا حسب تقديري مما يمكن لمبدأ الشورى أن يضيفه لتقويم الممارسة الديمقراطية والارتقاء بها .

ولعل ضعف التداول المتأنى وانعدام الحوار حول الخيارات الوطنية في تجارب الانفتاح السياسي العربية ، هو الأمر الذي يحول دون ارتقاء تلك التجارب إلى مرتبة الممارسة الديمقراطية الحقة حيث تقتصر تلك التجارب علي شكل الديمقراطية دون مضمونها لكثرة ما تستخدم التعديلات الدستورية وتسن القوانين المستعجلة وفق ما تمليه رغبة السلطة الحاكمة في احتكار الحكم وضمان عدم تداول السلطة وعدم السماح للممارسة أن ترتقي إلى مرتبة الديمقراطية، باعتبار الديمقراطية مشاركة سياسية فعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات من قبل الملزمين بها(٧) .

وكذلك فإن تعديل مسمي الدولة من دولة البحرين إلى مملكة البحرين كما يتوقع المراقبون ، وتعديل مسمي الأمير إلى ملك قد يكون فيهما مضمون ديمقراطي إلى جانب أنهما إجراء مقبول وليس هناك من يعترض عليهما . والمضمون الديمقراطي لهذا التعديل يتمثل في تكريس فكرة الملكية الدستورية التي تملك ولا تحكم. وهذا قد يساعد علي تجنب العرف الذي أخذت به الممارسة السياسية الكويتية، بالرغم من اختلاف ذلك مع روح دستور الكويت لعام ١٩٦٢م (٨) والمادة (٥٦) التي تنص علي أن " يعين الأمير رئيس مجلس الوزراء ، بعد المشاورات التقليدية". ولقد أدى هذا التساهل مع روح الدستور ونصه إلى نشوء عرف أدخل الكويت في مصيدة المجاملات والاعتبارات الشخصية، الأمر الذي أدى إلى استمرار تولي ولي العهد منصب رئيس الوزراء، ولم يتغير شخصه منذ حوالي ربع قرن من الزمان بصرف النظر عن أداء الوزارة. وقد أصبح ذلك العرف مصدر أزمة ليس بين مجلس الأمة والحكومة فقط بل داخل الأسرة الحاكمة والنخب الكويتية الأخرى.

ولعل تكريس المضمون الديمقراطي للملكية الدستورية في البحرين يحميها من نشوء عرف يحول دون تداول السلطة التنفيذية التي تمثلها الوزارة ، كما يحول دون استمرار التمييز بين وزارات السيادة وغيرها من الوزارات واحتكار الأولي لأفراد الأسر الحاكمة كما هو الأمر الآن في دول المنطقة . أن تكريس مفهوم الملكية الدستورية في البحرين قد يفتح الآفاق إلى الاقتداء - من حيث الشكل فقط وليس المضمون - بالتجربة الملكية في الأردن والمغرب حيث لا يوجد احتكار من حيث المبدأ لرئاسة الوزراء أو وزارات السادة. وإذا علمنا أن الأمير في البحرين - كما هو في الكويت- رأس السلطة التنفيذية التي يتولاها مع مجلس الوزراء وفقا لنص المادة (٣٢ فقرة "ب") من الدستور، فإن تداول السلطة علي مستوي رئيس الوزراء والوزراء عامة لا يخل بالتوافق الذي عبر عنه دستور البحرين - وكذلك الكويت - عندما تم إقرار الدستورين وتم الانتقال إلى الديمقراطية .

ثانيا: تجسيد الحركة الديمقراطية في تجمع دستوري

شهدت البحرين عبر عقد التسعينيات الأخير، حركة ديمقراطية عبرت عنها العرائض الداعية إلى عودة العمل بدستور البحرين لعام ١٩٧٣ وما ارتبط بها من نشاطات داخل البحرين وخارجها (٩) . وقد توافق الداعون إلي عودة الديمقراطية عبر تياراتهم الفكرية وانتماءاتهم العقائدية وطوائفهم من سنة وشيعة، على عودة العمل بدستور البحرين لعام ١٩٧٣. وهي الدعوة التي استجاب لها سمو أمير البحرين وكرسها بميثاق العمل الوطني.

واليوم فإن علي تلك الحركة الديمقراطية أن تؤطر نفسها وأن تعمل علي تفعيل مطالبها من خلال إنشاء تجمع دستوري، غرضه تفعيل الدستور ووضع مبادئه وأحكامه موضع التطبيق، من خلال التوعية السياسية وتنمية رأي عام مستنير يركز علي مجتمع مدني فاعل، ومن خلال العمل البرلماني الموحد الذي يتيح لهذا التجمع فرص التشريع والمسألة والرقابة علي أداء السلطة التنفيذية والمال العام . بل إن إنشاء هذا التجمع الدستوري بين أطراف الحركة الديمقراطية هو اليوم ضرورة لدرء الأخطار التي بدأت تظهر علي المستوي الأهلي. ويذكر منصور الجمري ثلاثة أخطار علي المستوي الأهلي أصبحت تهدد وحدة الحركة الديمقراطية في البحرين. أولها: ظهور جماعات واتجاهات كانت غائبة في فترة التسعينيات. ثانيها: تفرق المجتمع علي أساس طائفي أو اوائثي أو حزبي. وثالثها: ظهور التعاضديات وأصحاب المصلحة والواسطة بدلا من نمو مجتمع مدني يقوم علي أسس وطنية.

ومن هنا فإن الحركة الديمقراطية عليها أن تتوحد في تجمع دستوري حتى يتم إرساء نظام الحكم الديمقراطي علي الأقل ، وفي تقديري أن الدعوة إلي هذا التجمع الدستوري يمكن أن تبدأ من خلال لجنة تحضيرية تضم الثلاثمائة شخصية الذين وقعوا علي العريضة الأولى عام ١٩٩٢ (١٠) ، ربما إضافة إلي شخصيات العريضة النسائية لعام ١٩٩٥ التي وقعت عليها ٣٢٣ شخصية نسائية بحرينية (١١) . كما يمكن أن يضاف إلي الهيئة التأسيسية لهذا التجمع شخصيات بحرينية أخرى إضافة إلي الذين نشطوا في إطار الحركة الدستورية في الداخل والخارج طوال العقد الأخير . أما عضوية هذا التجمع فإنها يجب أن تكون مفتوحة لكل البحرينيين الذين يلتزمون بتنفيذ الدستور ووضع مبادئه موضع التنفيذ. ويمكن أن يشكل الموقعون علي العريضة الشعبية البالغين خمسة وعشرين ألفا ، نواة العضوية علي أن ينضم إليهم كل حائز لشرط العضوية علي قاعدة المواطنة دون تمييز.

وغني عن القول أن نجاح هذا التجمع الدستوري في تحقيق أغراضه وإداء المهام المرحلية الملقاة علي عاتقه يتطلب أن يكون ديمقراطي الإدارة ، وتكون العلاقات ديمقراطية أيضا بين أطرافه وبينهم وفيما بين الدولة والمجتمع ، الأمر الذي يسمح بنموه واستقراره وبيرواز تيارات داخلية فيه - ربما أعضاء في جماعات وجمعيات قائمة- باعتبار ذلك التجمع صوره مصغرة للمجتمع السياسي الديمقراطي الذي تربط أطرافه- أفرادا وجماعات- قواسم مشتركة دون أن تلغي التنافس المشروع للمصالح وتنوع الاتجاهات واختلاف الآراء الذي لا يفسد للتوافق قضية . فهو تجمع أقرب إلي الحركة أو الجبهة والتحالف السياسي في النظم الديمقراطية في مواجهة أحزاب وتكتلات أخرى لا تشارك أطرافه قواسمهم المشتركة ولا تعمل مثلهم مرحليا لتحقيق نفس الأهداف .

لقد علمتنا التجارب والإحباطات ، أن الانتقال إلي الشرعية وفق دستور ديمقراطي شرط لازم لعملية التحول الديمقراطي، ولكنه شرط غير كاف لاستقرار الديمقراطية وبدء عملية التحول الديمقراطي الشاقة والمستمرة والتي تتطلب استمرار وجود إرادة سياسية ونمو رأي عام مستنير ومجتمع مدني فاعل باتجاه تحويل الديمقراطية من مجرد توافق سياسي إجرائي إلي قيمة إجتماعية ومعياري أخلاقي تخضع ممارستها لعملية الضبط الاجتماعي كما هي اليوم في المجتمعات الديمقراطية.

وقد فشل مجرد الانتقال إلي الحياة الدستورية في كثير من التجارب بصورة عامة ، وفي التجارب العربية علي وجه الخصوص ، نتيجة التمزق الذي يصيب الحركة الديمقراطية بمجرد الانتقال . و نتيجة اعتقاد كل حزب أو حركة أو تيار أو شخصية أن الديمقراطية قد تحققت وأن آوان قطاف ثمارها. فيتحول حلفاء الأمس إلى أعداء منغمسين في التنافس غير الشريف علي المواقع والمناصب و المكاسب

قبل أن يحين آوانها ، فتذهب ربحهم ويضعف الطلب الديمقراطي الفعال الذي وضعوه كحركة علي السلطة عندما كانوا متحالفين في حركة ديمقراطية ذات مطالب دستورية محددة.

والحق أن هناك فرقا شاسعا بين مجرد الانتقال الديمقراطي وبين إرساء الممارسة الديمقراطية علي الأرض . كما أن هناك نضالا شاقا مطلوبا علي المستوي الرسمي وفي المنظمات الأهلية وفيما بينها لتكريس الممارسة الديمقراطية . هذا إضافة إلى ممارسة الديمقراطية في مؤسسات الدولة والمجتمع حتى تطبق الديمقراطية علي الأرض ، وتصبح ممارسة حقيقية في الحياة السياسية علي مستوي الدولة والمجتمع بشكل عام.

وفي البحرين حسب تقديري ، هناك حاجة إلى عقد أو عقدين من الزمن علي الأقل لتفعيل الدستور . فمبادئ الدستور الديمقراطي الخمسة- في البحرين وفي غيرها - المتمثلة في مواطنة متساوية والشعب مصدر السلطات ولا سيادة لفرد ولا لقلّة علي الشعب،إلي ما يلي ذلك من مبادئ عدم الجمع بين السلطات ، وكفالة الحريات العامة وضمانات ممارستها، وسيطرة أحكام القانون، وأخيرا وليس آخرا مبدأ تداول السلطة وما أدراك ما تداول السلطة....كلها مطلوب وضعها تدريجيا وفي سياق نضال ديمقراطي شاق موضع التطبيق.

ومن هنا فإن الحركة الديمقراطية في البحرين عبر العقد الماضي والحركة الوطنية فيما سبقه من عقود ، مطالبة أن تبذل صيغة تنظيمية مناسبة تسمح لها بالعمل المشترك من أجل تفعيل دستور ١٩٧٣ بعد عودة العمل به. وعلي القوى و التيارات الأهلية التي تؤمن بالديمقراطية باعتبارها منهجا يحقق مشاركة سياسية فعالة ويسمح بإدارة أوجه التعارض في المصالح واختلاف الاجتهادات والآراء سلميا ، أن تلتقي مرحليا- لمدة عقد من الزمان علي الأقل - حول برنامج عمل يمثل قواسم مشتركة وحدا أدني يتم بمقتضاها تفعيل الدستور ونمو مصادر المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين جميعا و إتاحة وسائلها الفعالة.

ثالثا: تكريس الاندماج الوطني في تنظيمات المجتمع المدني

من الحقائق المعروفة في البحرين ، تنوع سكانها ما بين شيعة وسنة وإلي حد أقل جماعات إثنية ، إضافة إلي وضوح معالم التمييز الاجتماعي والاقتصادي بين الشعب والأسرة الحاكمة عبر تاريخ البحرين الحديث. ومثل هذا التنوع لا تكاد تخلو منه دولة من الدول العربية بل دول العالم أجمع. وحتى يبقى هذا التنوع في إطار الإيجابية وإغناء الحياة السياسية في المجتمع والدولة ، فإن الدول الديمقراطية

تتخذ من الإجراءات الدستورية والقانونية والسياسية و الاجتماعية والاقتصادية ما يكرس الوحدة الوطنية ويعزز عملية الاندماج الوطني علي قاعدة المواطنة.

وعلى أهل البحرين أن ينتبهوا إلي حقيقة التنوع الذي يوجد في المجتمع ، كما أن عليهم دراسة أسباب الاستقطاب الطائفي - من أجل معالجتها والحد منها - و هو استقطاب يبرز في وقت الأزمات والتوترات الكبرى وتبدو فيه الدولة منقسمة الي أقلية سنية يتمتع بعض أفرادها بامتيازات سياسية وفرص اقتصادية أكثر مما هو متاح لمعظم الأغلبية الشيعية. الأمر الذي يجعل من الأخيرة في بعض الأحيان تبرز بأنها معارضة و أن معارضتها تعود لأسباب طائفية.

ومن هنا فإن تعزيز عملية الاندماج الوطني عامة تتطلب تنمية مجتمع مدني علي أساس غير مناطقي ولا طائفي . وهذا الهدف الوطني العظيم يتحقق بالوعي ، ويتكسر بتحقيق المساواة علي قاعدة المواطنة - علي المستويين الرسمي و الأهلي - ، الذي يضعف حاجة المواطن إلي التضامنيات من طائفية وقبلية ومناطقية وكل أشكال الإنتماءات التي يكتسبها الإنسان بحكم الوراثة والولادة في طائفة أو قبيلة أو منطقة معينة. ويكون ذلك من خلال تشجيع قيام التنظيمات الطوعية التي يتكون منها المجتمع المدني الحديث مقارنة بالمجتمع الأهلي التقليدي الذي تغلب على الروابط فيه الاعتبارات الوراثة.

وقد اتخذت بعض الدول التي تعاني من مسألة الاستقطاب الإثني أو العرقي أو الديني أو الطائفي - حفاظا علي وحدتها الوطنية- سياسات وسنت قوانين تحد من قيام تنظيمات المجتمع المدني الحديث علي أساس وراثي وتشجع قيامها علي الاعتبار الطوعي و الرابطة الوطنية ، الذي يجب أن تعكسه عضوية تنظيمات المجتمع المدني ، كما يجب أن تعكسه أهداف تلك التنظيمات التي يشترط أن تكون أغراضها ذات توجه وطني عام في مجال تخصصها السياسي أو النقابي أو المهني أو الفكري أو الثقافي والاجتماعي .

ويمكن للبحرين - علي المستوي الرسمي والأهلي - التنقيف و التوعية بمخاطر تأسيس منظمات المجتمع المدني ذات الاهتمامات العامة والنطاق الواسع ، علي أساس طائفي أو قبلي. كما يمكن للتشريع أن يقوم بدور موجه وضابط وراذع لمنظمات المجتمع المدني في هذا الصدد . وذلك من خلال التشجيع علي ان تبتعد عن صفة الطائفية والقبلية الضيقة من خلال اشتراطات العضوية المتنوعة -من مختلف مناطق البحرين - وتبني الأهداف التي تبتعد عن شبهة الطائفية أو القبلية.

رابعاً: تنمية مصادر ووسائل المشاركة السياسية

يتطلب أمر مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات العامة و التأثير علي الخيارات الوطنية، امتلاك مصادر ووسائل المشاركة السياسية الفعالة . وهذا يتطلب في البحرين وخلال عقد من الزمن العمل من أجل حصول المواطن علي كامل حقوقه الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية التي يكفلها دستور البحرين لعام ١٩٧٣ في الباب الثاني (المقومات الأساسية للمجتمع) . وكذلك حصوله علي حقوقه السياسية المتعلقة بحرية التعبير و التنظيم وامتلاك وسائلها من تنظيمات المجتمع المدني ومن وسائل إعلام واتصال وثقافة أهلية حرة ونزيهة. وهذه الحريات ووسائلها يكفلها الدستور أيضا في بابه الثالث (الحقوق والواجبات العامة) .

إن الحق الدستوري للمواطن في المشاركة السياسية شرط لازم ولكنه ليس كافيا لتحقيق ممارسة المواطن للمشاركة السياسية الفعالة التي تؤدي إلي تأثيره علي القرارات العامة الملزمة له و المساهمة في تحديد الخيارات التي يتوقف عليها حاضره ومستقبله ومصير مجتمعه . أن المواطن لا بد أن يمتلك مصادر المشاركة السياسية من حق العمل والضمان الاجتماعي وحماية الأسرة ورعايتها إلي جانب إلزامية التعليم ومجانيته والرعاية الصحية والمسكن الملائم ، في إطار تكافؤ الفرص بين المواطنين وفي ظل العدالة الاجتماعية وخضوع الملكية والثروة العامة والخاصة لاعتبارات أداء الوظيفة الاجتماعية ، وذلك من خلال توظيفهما لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة ذات الوجه الإنساني.

وكذلك تتطلب مشاركة المواطن بشكل فعال في الحياة السياسية وممارسة الديمقراطية علي الأرض ، تصاعد نسبة انخراط المواطنين في حركات سياسية ديمقراطية الإدارة ، إلي جانب جمعيات ثقافية ومهنية ونقابات، إضافة إلي سائر أشكال تنظيمات المجتمع المدني . كما يتطلب ذلك أيضا تنمية إمكانية حصول المواطنين علي المعلومات البديلة من مصادرها الأصلية حتى يتمكنوا من المشاركة ، عن علم في اتخاذ أو التأثير علي اتخاذ القرارات العامة والخيارات الوطنية الملزمة لهم . إن ذلك التأثير لا يتحقق بدون الحصول علي المعلومات الصحيحة ، وتوفر مصادر المشاركة السياسية من حقوق اقتصادية واجتماعية و ثقافية للمواطن وقيام مجتمع مدني فاعل ونمو رأي عام مستنير، يستند علي منظومة من مؤسسات الدولة وتنظيمات المجتمع المدني ، وتتاح له وسائل إعلامية حرة ونزيهة رسمية وأهلية تحيطه بالمعلومات و تزوده بالآراء والتحليلات .

من هنا تأتي أهمية هدف "تنمية مصادر ووسائل المشاركة السياسية" ، في العقد الأول من عودة العمل بالدستور وتأسيس الديمقراطية في البحرين في ضوء توجهات الأمير ، باعتبار ذلك مدخلا إستراتيجيا لوضع الديمقراطية موضع التطبيق علي أرض الواقع ، وعدم بقائها نصوصا دستورية وحقوقا قانونية مع وقف التنفيذ ، كما نشاهد ذلك في اغلب الدول العربية التي تدعي بالديمقراطية وصلا دون إن تؤكد على تنمية مصادر ووسائل المشاركة السياسية ، بل تعمل جهدها لإعاقة الممارسة الديمقراطية ومنع الانفتاح السياسي والانتقال إلي الديمقراطية والحياة الدستورية من أن يؤتيا ثمراتها وأن يصلا إلي عمليه تحول ديمقراطي مستقرة بفضل اتساع نطاق امتلاك المواطنين لمصادر ووسائل المشاركة السياسية الفعالة ونمو قدرة تلك المصادر والوسائل بما يؤكد دور المواطن في الحياة السياسية ويفعل مشاركته في الشؤون العامة .

خامسا: تنمية الثقافة الديمقراطية ونشرها

إن تنمية الثقافة الديمقراطية ونشرها حتى تصبح الديمقراطية قيمة ومعيارا أخلاقيا في المجتمع ، ليست فقط مدخلا استراتيجيا لمدة عقد من الزمن ، وإنما هي مهمة قد تحتاج إلي قرن أو أكثر حتى تستقر الديمقراطية في ضمير الفرد وتنعكس على سلوكه وتصبح قيمة ثقافية ومعيارا أخلاقيا تخضع للضبط الاجتماعي مثل أي قيمة يجلبها المجتمع ولا يرضى بالعبث بها .

والديمقراطية في المجتمعات العربية ، التي مازالت قطاعات كبيرة من الجماهير فيها تنتظر قدوم " العادل المستبد " وحيث تلقى فكرة " إنما العاجز من لا يستبد " قبولا ويتقشى الاستبداد في الحياة السياسية على المستوى الرسمي والأهلي وفي الأسرة والمدرسة ومكان العمل ، تحتاج إلي تأصيل يؤكد على تصالح الديمقراطية مع ثوابت المجتمع ويؤكد انتماءها إلي قيم العدل والأنصاف والمساواة التي يجلبها المجتمع وينشدها الناس . كما تحتاج إلي غرس ونشر ثقافتها من خلال توظيف نظام التربية والتعليم و أجهزة الثقافة الأعلام والاتصال ومن خلال منابر الوعظ والإرشاد . هذا إضافة إلي تكريس ممارستها في الحياة السياسية علي مستوى الدولة وفي تنظيمات المجتمع المدني وفي البيت والمدرسة.

ومن هنا فإن علي مؤسسات الدولة وتنظيمات المجتمع المدني والأهلي عامة وأصحاب الفكر ورجال التربية والأعلام ونسائهما ، إضافة إلي أهل المكانة الرسمية والدينية والاجتماعية في البحرين وخلال العقد القادم أن يلتفتوا إلي أهمية تنمية الثقافة الديمقراطية والعمل علي نشرها باعتبار ذلك مدخلا

إستراتيجيا لاستقرار الممارسة الديمقراطية في البحرين وتأسيسها في الثقافة حتى تبدأ عملية التحول الديمقراطي المستمرة .

وحسب اعتقادي المتواضع ، هناك مهمتان رئيسيتان في جهود تنمية الثقافة الديمقراطية ونشرها. أولاهما: مقارنة إشكاليات الديمقراطية وعلي الأخص احتمالات تعارضها مع الإسلام وثانيتها: توسيع قاعدة أصحاب المصلحة في الديمقراطية من خلال تضيق الخناق علي الفساد والإفساد والحد من المصالح غير المشروعة وكشفها، والتعويض مرحليا وبشكل مؤقت علي أصحاب المصالح التي تقف مصالحهم التي اكتسبوها ورتبوا أمور حياتهم عليها، عائقا أمام الممارسة الديمقراطية علي ارض الواقع . لعل هذين الإجراءين يوسعان من قاعدة أصحاب المصلحة في الديمقراطية بعد أن يخففا من سوء الفهم وسوء الظن ويحدا من تأثير سوء القصد علي حد قول أحد الأصدقاء ، عندما تسود الشفافية وتتم نشر المعلومات المتعلقة بالمال العام و يصبح من الممكن اتضاح الأمور علي حقيقتها .

هذه خمسة مداخل إستراتيجية لتعزيز الديمقراطية في البحرين بعد العودة المنتظرة للعمل بالدستور ، أطرحها للحوار وهي لا تعدو أن تكون تفكيراً بصوت مسموع بين مهتمين ومعنيين بانتقال البحرين الديمقراطي الذي جعل التقاءنا في نادي العروبة ممكناً، نناقش فيه جهود أبناء المنطقة في تنمية رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في دول مجلس التعاون ، و نتطرق - برحابة صدر - إلي المداخل الإستراتيجية لتعزيز الديمقراطية في البحرين الحبيبة.

ملاحظات ومصادر

(١) اللجنة الوطنية العليا لأعداد ميثاق العمل الوطني ، ميثاق العمل الوطني ، الأيام ، المنامة ٢٠٠١ .

(٢) جريدة الراية ، الدوحة - قطر في ١٣/٢/٢٠٠١ ص (١٥) .

- (٣) يوسف قزما خوري ، الدساتير في العالم العربي ، دار الحمراء ، بيروت ١٩٨٩ . ص ٩٧-١٠٦ .
- (٤) احمد على ديين ، ولادة ودستور الكويت ، دار قرطاس للنشر ، الكويت طبعة ثانية ، ١٩٩٩ . ص ٦ .
- (٥) اللجنة الوطنية العليا لإعداد ميثاق العمل الوطني ، مصدر سابق ص ٣٠ .
- (٦) Amy Gutman and, Dennis Thompson, Democracy and Disagreement, Cambridge Massachushts, Second printing , 1997 Harvard University press, p. 199-229 .
- (٧) علي خليفة الكواري ، رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية المستقبل العربي، بيروت العدد ٢٦٨ (٢٠٠١/٥) ص ٧-٣٣ .
- (٨) أحمد علي الديين ، مرجع سابق ، ص ١٧-١٩ و ٣٠-٣١ .
- (٩) أحمد الشمالان وآخرون ، الحركة الدستورية ، دار الوحدة الوطنية ، البحرين ١٩٩٧ .
- (١٠) نفس المصدر ص ١٥-١٦
- (١١) نفس المصدر ص ٢٥-٣٨ .